برنامج الأسر المنتجة يخطط لاستقدام مدربين أجانب في مجال الصناعات الحرفية

مدير البرنامج: المنتج المحلي يستطيع أن ينافس في السوق إذا تحسنت جودته ومواصفاته

صنعاء/سبأ/ح

أكد مدير البرنامج الوطني للأسر المنتجة أحمد قاسم شجاع، ان البرنامج تمكن من تخريج ٦٠ ألف خريجة في ١٤ مجالا إنتاجيا منها الخياطة والتطريز والسيراميك والديكور والحياكة.

وأوضح شجاع في حوار أجرته إدارة أخبار المرأة والطفل بوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن البرنامج تلقى العام المنصرم دعما من جامعة الدول العربية بقيمة ٥٠ ألف دولار من أجل إنشاء خمس وحدات إنتاجية حديثة.

وأشار مدير البرنامج الى أن هذه الوحدات ستكون جاهزة للعمل في وقت قريب.

وفيما يلي نص الحوار:

●،،ما طبيعة نشاط البرنامج ؟

-البرنامج الوطني للأسر المنتجة يشمل كافة محافظات الجمهورية باستثناء محافظة الجوف فالعمل متوقف فيها مؤقتا، ونشاط البرنامج يركز على تدريب النساء المتقدمات والراغبات بالتدريب في ١٤ مجالا من أبرزها الخياطة والتطريز والسيراميك والديكور والكمبيوتر وحياكة المعاوز وصناعة الخزفيات.

ماهي ابرز انشطة البرنامج خلال العام الماضي ٢٠١٠م ؟

خلال الفترة الماضية كان من أبرز انشطة المشروع الحصول على دعم لمشروع انشاء خمس وحدات إنتاجية جديدة تشمل ورشا لتطوير المنتجات وورشا للتصميم وورشا للإنتاج بحيث تكون العملية تطويرية وإنتاجية في الوقت ذاته من أجل خلق فرص عمل لعدد من المتخرجات من البرنامج وكذا رفع مستوى الجودة والإنتاج كمرحلة أولى وفي هذا الإطار حصلنا على دعم من جامعة الدول العربية بقيمة ٥٠ ألف دولار.

● وهل تم استيعاب الدعم ؟

-نحن بصدد تحقيق الاستفادة والحقيقة أنه حصل بطء في العملية إذ أنه عند إعداد دراسة المشروع وإرساله لجامعة الدول العربية كانت الأسعار منخفضة ولكن عند وصول المبلغ كانت الأسعار قد تغيرت ولم تعد الآلات والمعدات المطلوبة متوفرة في السوق وأعلنا المناقصة ولكن العطاءات المقدمة كانت غير مطابقة للمواصفات واضطررنا لإعلان المناقصة مرة أخرى ووصلنا إلى أجهزة ومعدات قريبة من المواصفات وليست مطابقة تماما وبالتالي سيتم التنفيذ إن شاء الله بعد أن تم إرساء المناقصة وسيتم التنفيذ خلال شهر.

● ما دور البرنامج في الاهتمام بالمنتج المحلي والأسر المنتجة ؟

-الاهتمام بالمنتج الوطني يتطلب جهودا كبيرة في الحقيقية بحيث يتم رفع مستوى الجودة وتقليل التكلفة حتى يستطيع المنتج المحلي أن ينافس في السوق من حيث الجودة ومن حيث السعر ونحن من حيث الجودة ما يزال يعترينا قصور كبير في هذا الجانب لكننا نطمح من خلال توجيهات فخامة رئيس الجمهورية في المؤتمر الوطني للأسر المنتجة إلى أن نتمكن من سد العجز في كثير من المجالات منها على سبيل المثال مستوى الكفاءة المهنية فهي ما تزال دون المستوى المطلوب لأن مستوى المدربات ومهاراتهن المهنية منخفض.

● وما هو دوركم هنا ؟

-نحن أعددنا خططا لعدة مشروعات في هذا الجانب منها تدريب المدربات بحيث يستهدف جانبين الأول أن نصل بمستوى الملتحقات الجديدات عند التخريج إلى مستوى مهني مقبول أو طموح، والثاني تنظيم دورات تنشيطية للمتخرجات القديمات فهن ذوات مستوى مهاراتي منخفض وقد أعددنا عشرة مشروعات قدمت إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما أننا نريد أن نستقدم المدربين من الخارج في مجالات قدراتنا فيها محدودة.

●،،ما هي اوجه القصور التي تعانون منها ؟

-أولا مستوى الكفاءة المهنية للمتدربات، ثانيا مستوى الآلات والمعدات الموجودة لدينا فهي قديمة ومتهالكة وعفى عليها الزمن أجهزة الكمبيوتر تتغير الأجيال كل شهرين وما هو موجود لدينا من بداية التسعينيات، كذلك الحال بالنسبة لمكائن الخياطة فهي بحاجة إلى تحديث وكثير من الأجهزة بحاجة إلى تحديث ، ومن أوجه القصور نسبة التغطية على المستوى الجغرافي، فعندنا ٥٧ مديرية مستفيدة من بين ٥٣٣ مديرية وعندنا طلبات كثيرة جدا ولكن إمكانيتنا محدودة.

ومن ضمن المشاكل التي تواجه البرنامج تطبيق قانون السلطة المحلية، فتوزيع الميزانية على السلطة المحلية وضعنا في مشكلة كبيرة جدا على مستوى الصيانة التي تبدد ميزانيتها على محدوديتها فقد وزعنا بند الصيانة على كل المراكز وعندما تحتاج للصيانة فإن المبالغ المعتمدة والمرصودة لا تغطي ذلك فمثلا في أحسن الأحوال يكون بند الصيانة ٣٦ ألف ريال فماذا تفعل بهذا المبلغ؟ لكن عندما كانت تصرف مركزيا كنا نأخذ الاعتماد المخصص للصيانة من مركز لا يحتاج لصيانة وندعم به المركز الذي يحتاج للصيانة وكذلك بالنسبة للإيجارات كنا نأخذ مبلغ الإيجار من مركز لديه مبنى حكومي إلى آخر لديه مبنى بالإيجار.

لكن الآن هناك مشكلة كبيرة جدا في الإيجارات والسلطة المحلية تتابع سنوياً من أجل الإيجار وارتفاع الإيجارات يأخذ من ١٠ إلى ١٥٪ سنويا وهذا تسبب لنا بمشاكل مزمنة في عدد من المراكز داخل الأمانة فقط فمركز مسيك يعاني من مشكلة مزمنة بالإيجارات وكذلك مركز شعوب ومركز حدة.

كم عدد المراكز التابعة للبرنامج ؟

-في أمانة العاصمة ١١ مركزا تقريبا وفي الجمهورية ٧١مركزا إلى جانب مركز الجوف وهو متوقف عن العمل.

هلا تطلعونا على خطط البرنامج للعام ٢٠١١م ؟

نحن نخطط لاستقدام مدربين من الصين أو الهند أو من دول عربية وأعتقد أن المدربين من الصين والهند لن يكونوا مكلفين فعندنا الآن المتدربات الخريجات وصلن إلى نحو ٦٠ ألفا وبالتالي نحن نضع خطة لتدريب المتخرجات ولو استهدفنا خلال العامين القادمين تدريب ما بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ ألف سيكون هذا رائعا.

لكننا نتحدث عن صناعات حرفية يمنية فكيف ستستقدمون مدربين من الخارج ؟

يمكن استقدام المدربين حتى في مجال صناعة العزف، ففي البحرين لديهم خبراء هنود يتولون تطوير التصاميم للمنتجات الخزفية والحصير وطالما أن المواد الأولية للصناعات الحرفية هي موجودة في مختلف دول العالم ومن الممكن أن نشتغل ولكن الإتقان غير موجود لدينا فنحن بحاجة إلى التدريب على الإتقان فلو شاهدنا تصميم فستان نجده من الخارج جميلا وقريب الشبه بالمنتج المستورد ولكن عندما تنظر في الداخل تجد أن العمل غير متقن فهناك زوائد ونواقص وخيوط مبعثرة ولا يوجد تشيك كامل للمنتج ولذا من المهم لدينا توفير المدربين وتوفير المواد الخام وتسويق المنتج فإذا طورنا المنتج فإن العبرة في التسويق فنحن نريد أن نستخدم كل الطرق المتاحة بما فيها الدلالات إذا كان الزبون لا يأتي إليك يمكن أن تصل إليه وإذا تمكنا من توفير المدربين وإعداد برنامج متكامل لتطوير القدرات فأعتقد أننا نستطيع أن ننافس ونقدر حتى من امتلك المهارة المهنية وزيادة الإنتاج ونحن نسعى إلى التخصص في الوحدات الإنتاجية فيتكون الوحدة الإنتاجية متخصصة بإنتاج أجزاء من المنتج حتى يكون هناك إتقان ومنتجات عالية الجودة.

● هل يوجد تنسيق بينكم وبين الاتحاد العام للجمعيات الحرفية ؟

- لدينا عقود شراكة مع ٣٦ جمعية حيث نلتزم بتوفير المواد الخام والمعدات للجمعيات والجمعيات لديها التزامات بتوفير المعلومات من حيث عدد الخريجات والمنتجات وتوزيع الخريجات بحسب السنوات فنحن نخرج في البرنامج ما بين٧-٨ آلاف خريجة سنويا لكن شحة الإمكانيات تحول دون توسيع العقود مع الجمعيات ونأمل تلافي هذا من خلال مشروع قانون أعدينه بحيث يتم تحويل البرنامج إلى هيئة للأسر المنتجة ونأمل من خلال القانون حل مشاكل كثيرة مثل الموارد والمراكز الجديدة وعقود الشراكة مع الجمعيات وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمركز، وكل هذا يبنى على الموارد والقانون سيوفر موارد ثابتة نستطيع من خلالها تنفيذ الطموحات ونبني الخطط.

● وأخيرا، ماذا عن تسويق منتجات الأسر محليا وخارجيا؟

-التسويق الخارجي نحن نطمح إليه وخاصة في دول الخليج فهناك مهرجان تسويق يقام كل عامين وهو فرصة للتعريف بالمنتجات ولكن فترة المهرجان خمسة أيام غير كافية ونحن طرحنا مقترحا لعمل معارض في كل دولة خليجية وهنا في اليمن على أساس المعاملة بالمثل بحيث يكون المعرض دائما وفيه جناح نعرض فيه منتجاتنا إلى جانب أجنحة كل دولة من الدول الخليجية الست وبذا سيكون لدينا معرض في كل دولة ولكل دولة معرض لدينا لعرض منتجاتهم.

وزارة الشئون الاجتماعية تعتزم تكثيف الدورات التدريبية لتأهيل الفتاة في كافة حقول العمل

■،،تعتزم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل هذا العام تكثيف الدورات التدريبية والتأهيلية للفتاة اليمنية خصوصا بالتعاون مع شركاء اليمن في مجال التنمية البشرية وتمكين المرأة اليمنية من المشاركة الفاعلة في كافة حقول العمل.وقال مصدر في وزارة الشئون الاجتماعية لـ٢٦سبتمبر نت» الالكتروني أن الوزارة تهدف من خلال تنفيذ هذه البرامج التدريبية والتاهيلية للفتاة اليمنية إكسابهن مهارات عملية في مجال الإنتاج حتى تحصل المرأة على فرص عمل في سوق العمل المحلية والخليجية.

وأشار المصدر إلى أن توجه الوزارة في إطار تمكين المرأة العاملة يهدف بالأساس إلى تحقيق نقلة نوعية للمرأة اليمنية في تعزيز دورها في مجال الإسهام الفاعل في كافة حقول العمل والإنتاج التنموي والاقتصادي كشريك مع أخيها الرجل.

دراسة تحدد ٤ مواقع يمنية غنية بصخور الحجر الرملي صالحة للاستثمار

■،،نفذت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية دراسة استكشافية لصخور الحجر الرملي والكوارتزيت في محافظات ابين وشبوة ولحج العام الماضي.واوضح تقرير صادر عن الهيئة تلقت «الثورة» نسخة منه ان الدراسة استهدفت الخامات المطلوبة في مجال صناعة الزجاج وترشيح مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي، المواد الكاشطة، صناعة الالكترونيات نظراً لزيادة الطلب المحلي والخارجي عليها. واشار التقرير الى ان الدراسة الأولية حددت أربعة مواقع لصخور الحجر الرملي في منطقة أحور - عرقة، صالحة للاستثمار، تم خلالها جمع ٢٩ عينة ممثلة لهذه الخامات لإجراء الدراسات المختبرية اللازمة لمعرفة جودة الخام وإمكانية استغلاله في الصناعة. واكد التقرير أنه تم إسقاط إحداثيات المواقع والعينات على الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية وسيتم على ضوء نتائج الدراسات المختبرية تحديد المواقع ذات الأفضلية الأولى وإجراء دراسة أكثر تفصيلا خلال العام الجاري.

بتكلفة ٨,٨٨٦ مليون دولار
مشروع الأشغال العامة ينفذ ٧١ مشروعا تنمويا في حضرموت والمهرة

■،،المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي المشاريع التي انجزها مشروع الأشغال العامة بمحافظتي حضرموت والمهرة خلال العام ٢٠١٠م (٧١) مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت ٨ ملايين و٨٨٦ الفا و٣٠٦ دولارات ما يعادل مليارا و٨٩٢ مليونا و٩٩٦ الفا و١٧٨ ريالا. ذكر ذلك المهندس عبد الرحيم عمر حوري مدير المنطقة الفرعية حضرموت والمهرة، مشيرا إلى أن المشاريع التي تم إنجازها على مستوى مديريات ساحل حضرموت بلغت ٣١ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٣ ملايين و٦٦٥ الفا و٦٣٨ دولاراً ما يعادل ٧٧٨ مليوناً و٦٥٠ الفا و٨٩٤ ريالاً شملت مجال المياه والبيئة والصرف الصحي (١١) مشروعا وفي مجال التربية والتعليم (٦) مشاريع وفي مجال الصحة والسكان (٨) مشاريع وفي مجال الأشغال العامة وتحسين المدن مشروع واحد وفي مجال الثروة السمكية (٣) مشاريع وفي مجال الشئون الاجتماعية والعمل مشروعين .

وأضاف المهندس حوري: إنه على مستوى مديريات الوادي والصحراء حضرموت تم تنفيذ (٢٢) مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت مليونا و٧٥٥ الفا و٢٧٩ دولارا وذلك في كل من مجال الزراعة والري مشروع واحد ومجال الصحة العامة والسكان (٧) مشاريع ومجال التربية والتعليم (٥) مشاريع ومجال المياه والبيئة والصرف الصحي (٨) مشاريع ومجال الشئون الاجتماعية والعمل مشروع واحد.

وقال: إن عدد المشاريع التي تم إنجازها على مستوى محافظة المهرة (١٨) مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت ٣ ملايين و٤٦٦ الفا و٣٨٩ دولاراً وذلك في مجال المياه والبيئة والصرف الصحي (٣) مشاريع وفي مجال التربية والتعليم (٧) مشاريع وفي مجال الصحة العامة والسكان (٤) مشاريع وفي مجال الأشغال العامة وتحسين المدن مشروع واحد، وفي مجال الثروة السمكية مشروعين وفي مجال الشئون الاجتماعية والعمل مشروع واحد .